

شفاء 513 شخصا ليبلغ مجموع عدد المتعافين 154766

«الصحة» : 492 إصابة جديدة بـ«كورونا»

والإجمالي 161777 وتسجيل حالتَي وفاة



عبدالله السند

أكد أن نهجي البلدين يشهدان تقارباً عاليا ما يشكل أساسا متينا للتعاون

السفير الصيني : مستعدون للعمل مع الكويت على ترجمة التوافقات المهمة بين القيادتين

أكد السفير الصيني لدى الكويت لي مينغ قانغ تميز علاقات الشراكة الاستراتيجية بين بلاده ودولة الكويت مشددا على استعداد بكين للعمل مع الكويت على ترجمة التوافقات المهمة بين قيادتي البلدين الصديقين على أرض الواقع وتعزيز اللوامة بين الاستراتيجيات التنموية والتعاون في مختلف المجالات. وأعرب قانغ في مؤتمر صحفي "عن بعد" أمس بمناسبة حلول العام الجديد عن أطيّب التهانّي لدولة الكويت بقرّب حلول الذكري

الـ60 للاستقلال والذكري الـ30 للتحريّر لافتا

إلى أن الشعب الكويتي سيواصل تحت قيادة صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد

وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد بذل

الجهود لتحقيق " رؤية الكويت 2035 ".

وأفاد أن النهجين التنمويين الصيني

والكويتي يشهدان توافقا عاليا ما يشكل أساسا متينا للتعاون بين الجانبين مشيرا إلى أن العام الحالي أيضا يتضمن حلول الذكري الـ50 لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين

الصين والكويت.

وأوضح أنه في نصف القرن الماضي ظلت الصين والكويت تتعاملان مع بعضهما البعض على قدم المساواة وتبادلان الدعم وتعاونان بإخلاص فاقامتا علاقات الشراكة الاستراتيجية بينهما.

وأشار إلى أن الصين والكويت واصلتا

تعاونهما وتآزرهما خلال عام 2020 بروح الفريق الواحد إذ تبادل الرئيس شي جينينغ العديد من الرسائل والبرقيات مع سمو الأمير

أرواح الأبرياء الأيمن وزعزعة الأمن والاستقرار، ومجددأ دعم بلاده ووقوفها مع العراق لمواجهة التحديات التي يمرّ بها، وتحقيق التنمية والاستقرار» .

أضاف البيان أن الحلبوسي أكد «حرص العراق على تعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين الجارين في المجالات كافة، مقمنا مواقف الكويت الداعمة للعراق» .

يذكر أن الحلبوسي عقد أمس أيضا مباحثات رسمية ، مع رئيس

مجلس الأمة مرزوق الغانم ، جرى خلالها استعراض علاقات التعاون بين الكويت والعراق ، وسبل تعزيزها وتطويرها في المجالات كافة ، لاسيما المتعلقة بالجانب البرلماني.

كما تم خلال المباحثات بحث العديد من الملفات والقضايا ذات الاهتمام المشترك ، إلى جانب تبادل وجهات النظر ، إزاء ما تشهده الساحتان الإقليمية الدولية أخيرا من مستجدات وتطورات.

حضر المباحثات نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي ورئيس بعثة الشرف المرافقة النائب أحمد الحمد والنواب الدكتور هشام الصالح ومبارك العرو وسلمان الحليبة وسفير جمهورية العراق لدى دولة الكويت المنهل الصافي إلى جانب أعضاء الوفد البرلماني العراقي.

كما التقى الحلبوسي كذلك سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء ، بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي .

وأجرى رئيس مجلس النواب العراقي مباحثات مع وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد ناصر الحمد ، ثم خلالها استعراض أواصر العلاقات الوثيقة التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين ، وبحث سبل تعزيز وتطوير التعاون المشترك فيما بينهما على كل الأصعدة ، إضافة إلى مناقشة آخر التطورات على الصعيدين الاقليمي والدولي.

وزير الإعلام

موافقة رسمية كتابية من الامانة العامة للمجلس الوطني للثقافة والفنون.

وذكر المجلس في بيان له انه تم خلال الاجتماع عرض موجز لمشارع المباني التاريخية بالمجلس قدمه امين عام المجلس كامل العبدالجليل مستعرضا عشرة مشاريع لمباني تاريخية قديمة والوضع الحالي لهذه المباني من الناحية الاسكانية والعمرانية الى جانب استعراض تصورات ودراسات إعادة ترميم وتأهيل وإنجاز هذه المشاريع على مراحل ضمن خطة الاولويات.

وأضاف انه تم الاتفاق على البدء في ثلاثة مشاريع في ثلاث محافظات على النحو الآتي: في محافظة العاصمة «مشروع المستشفى الصديري القديم» وفي محافظة حولي «مشروع قصر الشيخ الراحل عبدالله المبارك الصباح» وفي محافظة الأحمدوي «مشروع اسواق شرق الاحمدي».

وأشار الى ان اللجنة وضعت التصورات والتوجيهات اللازمة لبدء العمل فورا والتنسيق مع الجهات الرسمية المعنية لإعادة تأهيل وتنفيذ هذه المشاريع وإعادتها إلى سابق عهدها بنفس الطراز المعماري الذي بنيت عليه والمحافظة على الهوية العمرانية

وشكل المباني التاريخية من دون تعديل أو تغيير.

وقال ان اللجنة استعرضت تصوراتها لاستغلال هذه المباني القديمة بعد إنجازها بحيث تكون مراكز استقطاب ثقافي وترائي ومناطق جذب للجمهور تقدم خدمات عالية المستوى ضمن أهداف ورسالة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

5 نواب

من جرائم حتى لو ترك الوزير وظيفته بعد وقوع الجريمة لأي سبب، سواء بصورة نهائية أو بقوله مهام وزارة أخرى أو كان وقت وقوع الجريمة وزيراً بالإنيابة فيها؛

وحددت المادة الثانية الجرائم بما يلي:

–جرائم أمن الدولة الخارجي والداخلي والجرائم المتعلقة بواجبات الوظيفة العامة المنصوص عليها في القانون رقم 31/1970.

– جرائم الموظفين والمكلفين بخدمة عامة المنصوص عليها في

قانون الجزاء.

–الجرائم المنصوص عليها في قانون الانتخاب رقم35 لسنة1962.

– الجرائم المتعلقة بسير العدالة أو التأثير عليها المنصوص

عليها في قانون الجزاء.

– الجرائم المنصوص عليها في قانون حماية الأموال العامة رقم

1 لسنة 1993.

– الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم « 106 ل سنة 2013

بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

– الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بالقانون رقم « 2 ل سنة 2016

بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة

بالكشف عن الذمة المالية.

ونص القرار في مادته الثالثة على تشكل لجنة تحقيق من ثلاثة من المستشارين الكويتيين المختصين بالقضايا الجزائية في محكمة الاستئناف ، تختارهم الجمعية العامة للمحكمة لمدة سنتين ، كما تختار اثنين آخرين كعضوين احتياطيين لإكمال تشكيل اللجنة في حالة غياب أحد الأعضاء الأصليين أو قيام مانع لديه ، وتختص هذه اللجنة دون غيرها ، بفحص البلاغات التي تقدم مكتوبة وموقعة إلى النائب العام وحده . ويجب إحالة البلاغ إلى اللجنة ، في خلال يومين على الأكثر، كما تباشر النيابة العامة تحريك الدعوى الجزائية .

وقال القرار أن على اللجنة تولي بحث مدى جدية البلاغ بصفة سرية ، فور وصوله إليها، وإخطار الوزير ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الأمة بذلك

وفي المادة الرابعة اعطي القانون للجنة كافة الاختصاصات المقررة قانونا لسلطات التحقيق ، ولها كذلك سلطة مد الحبس الاحتياطي المقررة لرئيس المحكمة طبقا للمادة 69 من قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية.

واشترطت المادة الرابعة أيضا لصحة الأمر الصادر بالقبض على الوزير أو بحبسه احتياطيا أو بتفتيش شخصه أو مسكنه أو بمنعه من السفر أو بأي إجراء تحفظي آخر أن يكون صادرا من اللجنة بالأغلبية حتى ولو باشر التحقيق واحد أو أكثر من أعضائها، على ألا تتجاوز مدة التحقيق 60 يوما من تاريخ مباشرة التحقيق وفي حال الحاجة لد مدة يعرض طلب التمديد على الدائرة المختصة.

وقالت المادة الخامسة أن الوزير يعتبر في إجازة حتمية بمرتب كامل من تاريخ صدور قرار بالأغلبية من لجنة التحقيق وعلى اللجنة إخطار الوزير كتابة بالقرار خلال ثمان وأربعين ساعة من يوم صدوره على الأكثر على أن لا تنتهي الإجازة إلا بصيرورة الحكم الصادر في الدعوى باتا أو بصور أمر بحفظها أو انقضائها لأي سبب قبل صدور الحكم فيها.

وبينت المادة السادسة من القانون المقترح أن التحقيق اذا اسفر عن عدم وجود جريمة أو ان الوقائع المسبوبة للوزير لا صحة لها أو ان الأدلة عليها غير كافية ، امرت بحفظ التحقيق بقرار مسبب، في جميع الاحوال ، يجب إخطار رئيس الوزراء ورئيس مجلس الأمة والنائب العام والمبلغ فورا بنتيجة التصرف.

بدء توزيع

العامة للرعاية السكنية وقطاعاتها في اجتماع قيادات المؤسسة الذي عقد صباح أمس بوضع برنامج زمني لتوزيع شقق مدينة جابر الأحمد على المواطنين أصحاب التخصيص.

وأوضح أن الإعلان للاستدعاء سيكون يوم الأربعاء 3 فبراير المقبل وأول قرعة ستكون يوم 10 فبراير.

وذكر أن القطاعات ذات الاختصاص بالمؤسسة تعمل على قدم وساق من أجل المباشرة بسرعة تنفيذ الخطة والجدول الزمني لعملية توزيع الشقق الحكومية بالمشروع والتي سيستفيد منها نحو 350 أسرة كويتية حاليا وذلك بما يتناسب مع الاشتراطات الصحية.

التعليمية

وزير التعليم العالي بضرورة الإسراع في إقرار اللائحة التنفيذية لقانون جامعة الكويت من أجل تطوير العملية التعليمية

يستمر 3 أيام برعاية المحافظ وعبر منصة «زووم»

«الأحمدي» تطلق فعاليات الملتقى

الثقافي الأول مساء اليوم



الشيخ فواز الخالد

سوف يتحدث الإمام والخطيب بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية نايف الشهران في محاضرة بعنوان «يقيني بقيتي» ، ثم الدكتور فاطمة بوفتين ولقاء حول «القيادات الشابة».

هذا ووجهت محافظة الأحمدوي الدعوة لذوي الاختصاص والاهتمام للمشاركة والمتابعة والإثراء لفعاليات على مدى أيامه الثلاث .

الدولة لشؤون مجلس الإمّة

وعضو لجنة التخطيط

الاستراتيجي ومتابعة

الأداء. وفي اليوم الثاني ،

يستضيف الملتقى الدكتور

أحمد عبد الملك ل يتحدث

عن «تطعيم كورونا بين

الحقيقة والإشاعة» ،

يعقبه الدكتور وائل العسق

الأستاذ بجامعة الكويت في

محاضرة بعنوان «عالج

نفسك بنفسك».

وفي اليوم الثالث

والأخير من أيام الملتقى

في البلاد.

وأوضح أن اللجنة التعليمية اجتمعت أمس الأول مع عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت السابقين والحاليين وعددهم ما يقارب 21 أستاذًا.

ونوه إلى اعتذار وزير التربية وزير التعليم العالي د. علي المصق عن حضور الاجتماع وأتاب مدير جامعة الكويت د. فابز الظفيري ووكيل وزارة التعليم العالي د.صبيح المخيزيم والأمين العام لجامعة الكويت د. مثنى الرفاعي وأعضاء هيئة التدريس.

وأوضح أن اللجنة بعد الاستماع إلى عدد من إعضاء هيئة التدريس والمهتمين والمختصين سوف ترفع تقريراً إلى وزير التربية المقبل، متمنياً أن يأخذ الوزير بعين الاعتبار إتمام الانتهاء من اللائحة التنفيذية بعد الرجوع إلى اللجنة التعليمية.

وقال المطر إن أعضاء اللجنة اتفقوا على أن قانون الجامعات الحكومية رقم 2019/76 هو قانون غير مناسب وبه العديد من المواد التي لا ترتقي إلى تطوير العملية التعليمية في جامعة الكويت.

واستغرب مرور عامين على القانون من دون تطبيق بسبب عدم الانتهاء من اللاحة التنفيذية التي سيصادف في شهر مارس المقبل مرور عام كامل ولم تخرج بمرسومي.

وبين المطر أن اللوائح التنفيذية عادة تصدر بقرار، إلا في هذا القانون فإن لائحته التنفيذية تستصدر عن طريق مرسوم والذي يأخذ وقتًا.

وأشار إلى أنه تم الاتفاق على ضرورة تعديل القانون تعديلاً جذرياً مع المحافظة على بعض جوانبه الإيجابية، مشدداً على أن «تعديل القانون مهم جداً».

واعتبر أن اللاحة التنفيذية التي أعدت وأقرت من إدارة الفتوى والتشريع وأرسلت إلى مجلس الوزراء هي لائحة غير مناسبة ولا يمكن تطبيقها لأنها تحتوي على 39 مادة من بينها 21 مادة تتعلق بعقوبات ضد أعضاء هيئة التدريس، مشدداً على ضرورة الحفاظ

على جامعة الكويت هذا الكيان المشيد منذ أكثر من خمسين عاما.

واكد ضرورة إعادة النظر في تلك اللاحة فضلاً عن إشغال المناصب الشاغرة التي وصلت إلى ١٥٠ منصبا حتى الآن غير موجود وغير مسكن.

الكويت تدين

السعودية الشقيقة واستقرار المنطقة وانتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي والإنساني باستهدافه للمناطق المدنية والمدنيين الأمر الذي يسوجب تحركا سريعا من المجتمع الدولي للجم هذه الاعتداءات ووضع حد لها.

وأكدت ووقوف دولة الكويت التام إلى جانب المملكة العربية السعودية الشقيقة وتأييدها في كل ما تتخذه من إجراءات للحفاظ

بوتين ينفي

وقال بوتين أثناء لقاء عبر الفيديو مع طلاب روس بفئة قنوات التلفزة: «لم آن هذا الفيلم لضيق الوقت. لا شيء من الذي ظهر في التقرير على أنه من ممتلكاتي، يعود لي أو لأقربائي، ولم يكن ذلك أبدا».

كما اعتبر بوتين أن الاحتجاجات التي وقعت مطلع الأسبوع للمطالبة بالإفراج عن نافالني غير قانونية وخطيرة.

وما أجدج التعبئة في الاحتجاجات قيام نافالني بنشر تحقيق يتهم الرئيس الروسي ببناء قصر كلف أكثر من مليار دولار على شاطئ البحر الأسود.

وتقرير نافالني يشير إلى أن القصر قيمته 1.35 مليار دولار ويتضمن كل متطلبات الرفاهية من حلبة تزلج تحت الأرض إلى كازينو.

وكان نافالني أوقف عند عودته من ألمانيا في 17 يناير ووضع في الحبس الاحتياطي، بعد خمسة أشهر من نقاهة أمضاها في ألمانيا، على إثر تسميمه المفترض الذي يتهم الكرملين بالوقوف وراءه.